المحاضرة العاشرة: الواقع العربي لمجتمعات المعرفة

الجدارة: الوقوف على قطاع المعلومات عربيا ومحليا.

الأهداف:

1- تحديد مصادر القصور في مجال المعلومات.

2- الوقوف على الفرص الممكنة للنهوض بقطاع المعلومات.

3- وضع تصور لأجل سياسة وطنية للمعلومات.

إن الحديث عن مجتمع المعرفة على الصعيد العربي يجب أن يراعي خصوصيات المجتمعات العربية التي تختلف بصورة أو بأخرى عن بقية المجتمعات في العالم، ذلك وأن أول ما يمكن تسجيله في ملاحظات على هذه المجتمعات هو الميل الشديد لمقاومة التغيير، إضافة إلى افتقار عديد الأقطار العربية للحكامة الرشيدة في كافة المستويات والتي يمكن أن تؤثر سلبا على بناء مجتمعات المعرفة، على الرغم من الجهود المبذولة في مجموعة من الدول خصوصا الدول الخليجية التي تسعى جاهدة إلى بلوغ هدف تحقيق مجتمع المعرفة. وعلى العموم سنحاول الوقوف عند بعض النقاط التي يمكن من خلالها استنطاق الواقع العربي بخصوص إقامة دعائم مجتمع المعرفة في هذه الدول.

أولا: مميزات بيئة الاداء المعرفي عربيا

إننا نقصد من خلال هذا العنصر الوقوف عند أهم الملامح التي تشكل بيئة المعرفة على الصعيد العربي، حيث إن هذه الملامح تشكل بعض النقاط السلبية التي لا زالت تطبع هده البيئات التي تعمل على كبح التمكين والتوظيف المعرفي في الأقطار العربية، فهذه البيئات تتميز بالخصائص التالية: (**تقرير المعرفة العربي: 2009، 55**)

– البيئة السياسية: رغم بعض التحسن الذي سجل في مجال المشاركة السياسية والإصلاح الديمقراطي في بعض الأقطار العربية، فإن الأمر يختلف تماما في دول أخرى تحولت معه حريات الرأي والتعبير والمشاركة إلى واقع يكبح المعرفة، فلا يزال العديد من المبدعين والمفكرين والصحافيين وحتى المدونين عرضة للمسائلة والتضييق وحتى الاعتقال وكذا مصادرة الكتب والأعمال. يضاف إلى هذا ملكية الدولة لكل آليات ووسائل نشر المعرفة في المنطقة العربية. بل إن هذا التدخل في عديد الأقطار العربية لم يستثني حتى الرقابة على الانترنت والمحتوى الرقمي.
من بين ما تعانيه أيضا الدول العربية مجال المعرفة ومجتمع المعرفة محدودية إنتاج المعرفة في الأقطار العربية حيث إنها تتسم بالتبعثر، فهذا الأمر يتعرض للكثير من الاستغلال السياسي والتهميش. فالحكومات العربية تخصص النذر القليل من ميزانيتها للبحث العلمي الذي تشرف عليه من ناحية إدارته وتوجيهه حسب الرؤية التي تراها مناسبة. وتخدم سياساتها وإستراتيجياتها. (**عبد اللطيف محمود مطر: 2007، 200.**).

– البيئة الاقتصادية: إن الأمر لا يختلف كثيرا من الناحية الاقتصادية عن سابقه حيث إن الدول العربية لا زالت تعاني في هذا المجال وهي تتشارك نفس الوضع تقريبا مع الدول النامية حيث تغيب عليها القدرة على تقدير وتحديد احتياجاتها على مستوى التكنولوجيا الحديثة بصورة دقيقة، وقد كان من مخلفات هذا الوضع الانتشار

العشوائي لشبكات معالجة المعلومات والاتصال، كما أن غياب التخطيط الفعال أدى إلى هدر الأموال والطاقات وسوء في استغلال المعلومات والتجهيزات المختلفة. ثم أنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى كوادر فنية كافية وذات تأهيل عالي تعمل على صيانة التقنيات الجديدة والاستفادة منها بكفاءة. يضاف إلى هذا الوضع غياب الإعداد الجيد لخبرات بشرية التي تكفي مختلف المستويات تسند لها مهمة سد العجز الناتج عن التوسع في اقتناء التقنيات الحديثة، والتجهيزات المختلفة. (**عبد الحسن الحسيني**: **2008**، **219**.).

– **البيئة الاجتماعية والثقافية:** لا يختلف الوضع أيضا على الصعيد الاجتماعي والثقافي حيث إن التخلف المعرفي في الأقطار العربية الذي يتجسد من مجالي اكتساب وإنتاج المعرفة يزيد في الهوة المعرفية القائمة أصلا لدى هذه الدول ويعود السبب من وراء هذه الهوة إلى إن هذه الدول لم تتمكن من تملك مكاسب التطور التقني. كما لم تتمكن من توطين الوسائط والآليات الجديدة التي من شأنها أن تحقق الاستفادة القصوى من المعارف خصوصا الجديدة منها التي تتعلق بالتنمية، فهذا التقصير يمتد ليشمل النواحي الثقافية والاجتماعية. وهذا على الرغم من العديد من الإضاءات الثقافية في المنطقة العربية ولكن هذا الإنجاز يبقى متواضعا إذا ما تم مقارنة بمناطق أخرى في العالم، علاوة على أنه مقيد بقيود مجتمعية وثقافية وسياسية والتي تتعلق في معظمها بمحدودية الحرية بمفهومها الأوسع. ومحدودية التواصل المنتج مع كل من الداخل والخارج. (**تقرير المعرفة الغربي**: **2009**، **203**.).

– **البيئة التكنولوجية:** حين التطرق إلى البيئة التكنولوجية في العالم العربي يجب أن تتطرق إلى علاقة العرب مع التكنولوجيا حيث إن أول ملاحظة يمكن تسجيلها هو أن هذه الدول تصنف في خانة الدول التي تستهلك التكنولوجيا وهي لا تنخرط في إنتاجها، بل أنها تكتفي فقط بعملية النقل الأفقي لها وفي هذا الصدد يقول انطنيوس كرم: "من الضروري تكرار القول بأن العرب لم يكونوا النظرة الصحيحة إلى مسألة التكنولوجيا وإلى إمكانية نقلها قبل التوصل إلى مرحلة ابتكارها محليا، فلا تزال نظرة العرب إلى التكنولوجيا بأنها عبارة عن انتقال الآلات والمعدات من العالم الصناعي المتقدم مع الخبراء والفنيين إلى الأقطار العربية. (**انطونيوس كرم**: **1982**، **148**).

ثانيا: العرب واشكالية المعرفة:

نقصد من خلال هذا العنصر محاولة استنطاق الواقع العربي في مختلف العمليات ذات الصلة بالمعرفة من ناحية إنتاجها وتقاسمها وتطبيقها وغيرها من العمليات الأخرى التي تستهدف التعامل مع المعرفة لأجل بلوغ المجتمعات العربية لمرحلة مجتمعات المعرفة، حيث إننا وللأسف وفي كل مرة نسجل نقاط سلبية في هذا الاتجاه على الرغم من تاريخ العرب المشع في مجال المعرفة.

فعلي صعيد إنتاج المعرفة فالقاسم المشترك عربيا هو تعرض المنطقة لما يسمى التصحر المعرفي، وذلك باحتلال العرب ذيول معظم قوائم مؤشرات إنتاج المعرفة التي تصدرها المنظمات الدولية، من نشر علمي إلى

الإنتاج الإبداعي، من تأليف الكتب وترجمتها ومعدلات قراءتها، إلى تسجيل براءات الاختراع واقتناء وإصدار تراخيص استخدام المعرفة في أعمال التطوير والإنتاج. (**نبيل علي**: **2009**، **75**).

أما بخصوص اكتساب المعرفة فقد انتهى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلى حقيقة صادمة مفادها أن خبرة الدول العربية في توطين التقنية والمعرفة وحتى في مجال توظيف العنصر البشري والموارد الطبيعية كانت مخيبة، وأن هناك مشكلات جوهرية ما زالت تقف في طريق ابتكار وإنتاج المعرفة عربيا. يشير هيل ورفاقه Hill et al 1998 إلى فشل العرب في الإبداع العلمي والتكنولوجي وكذلك الفشل في نقل التكنولوجيا كعلم وتوطينها في الدول العربية مكتفين بذلك بالنقل الأفقي للتكنولوجيات وليس نقلها بصورة رأسية، فكل ما قام به العرب في العقود التي مضت هو عملية الاستيراد للتكنولوجيا دون المساهمة في إنتاجها. (**هالة عبد القادر صبري**: **2010**، **14**).

وبخصوص عملية توطين المعرفة فهو يحتاج منا إلى نفس طويل ويقتضي ووجود إرادة في العمل على جبهات متعددة، حيث يأتي على رأسها مطلب تطوير اللغة العربية وتجديد الفكر العربي والتسلح بمقدمات الفكر المعاصر بغية بلوغ عملية توطين المعرفة، ولا يجب أن يفهم توطين المعرفة على أنه مجرد نقل فقط لأنه فعل مركب يشمل النقل والترجمة والتربية والتدريب وكل الأفعال التي من لشأنها أن تحول المنقول من مجرد فعل مستورد إلى فعل مستنبت. (**تقرير المعرفة العربي**: **2009**، **207**).

أما عن تطبيق المعرفة كأحد العمليات التي تستهدف الحصول على معارف وتجسيدها على أرض الواقع فهي الأخرى لا تخلو من مشكلات كغيرها من العمليات الأخرى فالواقع العربي يبرز في هذا الاتجاه أنه لا يساء استخدامها ضد البلدان العربية من خارجها فحسب، بل كذلك يساء استخدامها من الداخل وضد شعوب هذه الدول ومن أبشع هذه الوسائل هو استغلال غياب المعرفة أصلا وهذه المظاهر تتجسد في النقاط التالية: (**نبيل علي**: **ج1**، **2009**، **75**)

- استغلال تدني الثقافة العلمية ولتكنولوجية لاستبعاد المواطن العربي من المشاركة في القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية.
- ترويج فكر سياسي مغرض لتبرير الممارسات والإبقاء على التوازنات وإخماد كل الدوافع للمطالبة بالحقوق الأساسية.
- استخدام الإعلام المؤشرات ومصطلحات اقتصادية متعلقة دون أدنى ربط بما يعانيه المواطن من مشكلات يومية.
- بعض الممارسات الملتوية لتوظيف الدين أو فئة وهو ما يمثل إساءة لاستخدام المعرفة بالرغم من أنه من أسمى مصادر المعرفة.

ثالثا: العرب وتخطي مازق مجتمع المعرفة:

على الرغم مما تعينيه الكثير من الدول العربية في مجال إقامة دعائم مجتمع معرفي، إلا أن الأمر ليس مستحيل على الإطلاق ذلك وأن هناك فرق أمام العرب يمكن استغلالها لأجل الوصول إلى هذه المرحلة وهذا لا يكون إلا من خلال مجموعة من الجهود التي يجب بذلها لتخطي هذا المأزق وتتمثل هذه الجهود في: (**ربحي مصطفى عليان**: **2012**،).

– الاشتغال على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الاعتماد على تكنولوجيات مناسبة، وغير مكلفة تستطيع الدول العربية المختلفة تحمل تكلفتها.

– رسم الخطط وتطويرها في مجال بناء المجتمع المعلوماتي. وهو ما يحتاج إلى دعم سياسي، مما يعمل على زيادة الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات المختلفة، ومؤسسة الأعمال والنشاطات في مختلف أجهزة الدولة مما يسهل التعامل معها إلكترونيا.

– العمل على ربط الاتصال للمجتمعات العربية ذات الدخل المنخفض وبتكلفة رخيصة، من خلال استخدام حواسيب وأجهزة اتصال بتكنولوجيا أقل تطورا بغية الإسهام في تعليم مكان المناطق الفقيرة أساسيات التعامل مع هذه التكنولوجيات.

– تحرير قطاع الاتصالات، مع مراقبة تكلفة الخدمات، حيث إنه من الصعب توفير الشبكات الرقمية الخاصة بتبادل المعلومات. والعمل على توفير الانترنت للمواطن بسعر معقول يتناسب مع دخله.

– الحرص على تعليم المواطنين أساسيات الحواسيب والاتصال مما يتيح لهم التعامل مع الحكومة الإلكترونية عند إنشائها، ومساعدتهم على إنجاز معاملاتهم الإلكترونية المختلفة.

– تأهيل الموظفين في القطاعات على اختلافها للتحول باتجاه نظام الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وبقية التطبيقات الأخرى.

– العمل على هيكلة التعليم العام لأجل الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس، وإدراج الحاسوب والاتصالات ضمن المنهاج المدرسة. إضافة إلى ضرورة تعزيز تعلم اللغات الأجنبية لدى الطلبة. وتقوية التعليم عن بعد مع ضبط نوعيته بما يتطلبه واقع المواطن العربي.

– توسيع نطاق المبادرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية وذلك بمعية جهة معينة بالتنسيق لتطوير مثل هذه المبادرات وتشجيعها.

– تشجيع التجارة الإلكترونية و إيجاد المناخ المناسب المشجع على الاستثمار في هذا الجانب، مع العمل على هيكلة التعليم العالي بما يمكنه من التعامل الجيد مع التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الإبداع والمبادرة في هذا القطاع الحساس.

– تأهيل الأساتذة والمدرسين على استخدام الحواسيب كأحد الأدوات الفاعلة في التعليم في مختلف التخصصات المدرسة.

– توفير البنية التشريعية والقانونية للتعاملات الإلكترونية، حيث إن الأمر يتضمن مراجعة جميع القوانين ذات العلاقة والعمل على تحديثها بما يتماشى مع معطيات المرحلة الراهنة، لأجل ضمان وإضفاء شفافية ومرونة أكثر في التعامل مع البيئة الإلكترونية.